نصف المصارف العامة أطلقت قروضاً لشراء مساكن

يوسف لـ«الوطن»: القروض العقارية بشروطها الحالية قد تكون الاستفادة منها قليلة

عبد الهادي شباط

مع دخول مصرف التوفير على خط القروض العقارية بمنتج جديد لشراء عقار لأغراض السكن أو التجارة بسقف ١٠٠ مليون ليرة بات نصف المصارف العامة لديها منتجات (قروض عقارية) ثلاثة مصارف عامة من أصل ٦ مصارف هي العقاري والتجاري والتوفير.

وحسب رأي الخبير في الشأن العقاري الدكتور عمار يوسف أن سبب التوجه نحو هذه القروض هو محاولة إيجاد توظيفات للودائع والأموال المتراكمة لدى المصارف، مبيناً أن القرض العقاري في المصارف العامة هو أقرب لنسخة واحدة مع بعض الاختلافات الطفيفة، واصفاً هذا النوع من القروض بغير المجدي وغير القابل للتطبيق وغير المؤثر في السوق، مستنداً إلى حالة عدم الإقبال على طلب مثل هذه القروض وأن مسألة اللعب على سقف القرض ٥٠ مليون ليرة أو ١٠٠ مليون ليرة مسألة غير عملية لأنه بالعودة للتعليمات التنفيذية لمنح هذه القروض التي تشترط ألا يتم اقتطاع أكثر من ٤٠ بالمئة من الأجر الشهري، ومثال على ذلك موظف متوسط أجره الشهري ١٠٠ ألف ليرة يمكن اقتطاع ٤٠ ألفاً من أجره الشهري وفي حال كانت مدة القرض ١٢٠ شهراً (١٠) سنوات سيكون سقف القرض الممكن الحصول عليه ٤,٨ ملايين ليرة أي أقل من ٥ ملايين ليرة وحتى في حال أرخل شريك تسديد لأي مدى يتغير سقف القرض الممنوح وألا يتجاوز عمر المقترض ٦٥ عاماً حتى نهاية القرض الذي يمنح على أساس الدخل الشهري لطالب القرض بحيث لا تتجاوز نسبة الاقتطاع ٤٠ بالمئة إضافة للفائدة.

بينما أطلق (التجاري) السوري منتجاً مشابهاً في العام الماضي «قرض شراء عقار» لتمويل شراء عقار سكني أو تجاري (جاهز أو على الهيكل) بحد أقصى للقرض ١٠٠ مليون ليرة سورية لمدة أقصاها ٢٠ سنة وبضمانة العقار نفسه وبفائدة مخفضة تبدأ من ١٠ بالمئة سنوياً على رصيد القرض المتناقص وبحد المدة الزمنية للقرض الذي يشترط أن تتم تغطيته بضمانة عقارية تعادل ١٥٠ بالمئة من قيمة القرض عند المنح حسب مدة القرض وقيمته ونوع العقار حيث حددت فائدة القرض للعقار السكني: ١٠ بالمئة سنوياً لمدة أقصاها عشر سنوات و١١ بالمئة سنوياً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، ١٢ بالمئة سنوياً لمدة تزيد على خمس عشرة سنة وفائدة القرض للعقار التجاري: ١٣ بالمئة سنوياً وأن الفائدة السنوية على الرصيد المتناقص وتتراوح فائدة القرض العقاري الجديد ما بين ١٤ و١٦ بالمئة سنوياً على الرصيد المتناقص وحسب المدة الزمنية للقرض وإلا يتجاوز عمر المقترض ٦٥ عاماً حتى نهاية القرض الذي يمنح على أساس الدخل الشهري لطالب القرض بحيث لا تتجاوز نسبة الاقتطاع ٤٠ بالمئة إضافة للفائدة.

«التوفير» يطلق قرضه العقاري بسقف ١٠٠ مليون ليرة

التي يمر بها البلد رغم أن العقار كان هو الاستثمار شبه الوحيد النشط في البلد وأن حركة تجارة العقارات التي تتخللها عمليات البناء والتشييد والإكساء كانت توفر فرص عمل لأكثر من ٧٠ مهنة وتستقطب عمالة واسعة من المجتمع.

وحسب تصريحات مصرف التوفير فإن هذا المنتج يأتي بهدف تنويع المحفظة الائتمانية لتشمل إلى جانب قروض ذوي الدخل المحدود القروض العقارية سواء السكنية منها أم التجارية ولاسيما أن عمل المصرف كان يتركز سابقاً في مجال قروض ذوي الدخل المحدود من مدنيين وعسكريين.

حجم التبادل التجاري بين سورية وإيران ١٥٠ مليون دولار فقط

درويش لـ«الوطن»: تقدمنا باقتراح إنشاء شركات صرافة مشتركة وإنشاء شركة تأمين معتمدة

رامز محفوظ

بيّن رئيس الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة فهد درويش في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الغرفة التجارية السورية الإيرانية المشتركة تقود جهوداً كبيرة على صعيد تحسين التبادل التجاري بين سورية وإيران والتعاون الصناعي والاستثماري والاقتصادي الذي لا يتناسب مع المستوى المميز للعلاقات السياسية والإستراتيجية بينهما وذلك بالتعاون مع الجانب الإيراني، مشيراً إلى أن النهوض بها يستوجب دفع دور القطاع الخاص ومعالجة العقبات التي تعترض سبيله.

وأضاف: إن الغرفة تعمل منذ بداية العام على زج موضوع دور القطاع الخاص في أجندة أي اجتماع اقتصادي سوري إيراني مشترك، سواء في دمشق أو طهران، وقامت بعرض الصعوبات والحلول المناسبة على شركائها الاقتصاديين وعلى الجهات الحكومية في الملتقيات والاجتماعات التي جرت مؤخراً.

وأوضح أن الغرفة قدمت العديد من المقترحات والحلول خلال الملتقيات والاجتماعات لمعالجة الصعوبات التي تواجه تطوير التبادل التجاري، ومن بينها مقترح تشكيل لجنة مواصفات ومقاييس مشتركة تعمل على توحيد المواصفات والمقاييس المحددة للاستيراد والتصدير المتبادل، وإقامة بنك مشترك، واعتماد التبادل بالعملة المحلية، وإنشاء شركات صرافة رسمية مشتركة تعمل مع البنوك السورية والإيرانية، والتشبيك بين البنوك الخاصة في البلدين، إضافة إلى تطبيق مبدأ المقايضة للسلع والبضائع، وتأسيس شركة نقل بري وبحري وجوي، وتأمين سفينة نقل بضائع، وتنظيم مواعيد الشحن البحري بين ميناء اللاذقية وبندر عباس، وإنشاء شركة تأمين مشتركة ومعتمدة لحركة التبادل التجاري، وتفعيل خط الشحن البري عبر العراق، واقتراح تصور مقبول لموضوع بيان الترانزيت الجمركي من الدول الثلاث سورية والعراق وإيران.

وأشار درويش إلى توصيات تقدمت بها الغرفة وكان أبرزها إقامة شركات استثمارية لاسيما الاستثمار الصناعي، والطاقات المتجددة، والتوسع بإقامة أربعة معارض للمنتجات السورية في مدن طهران وأصفهان وشيراز ومشهد وتترافق مع ملتقيات اقتصادية، وإقامة ملتقى استثماري بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية ومشاركة الشركات الإيرانية يتناول الفرص الاستثمارية التجارية والصناعية والزراعية والسياحية والخدمية في سورية، وإقامة ملتقى استثماري خاص بتأهيل المصانع الحكومية والخاصة المتضررة والمتعثرة، بهدف طرحها على الشركات الإيرانية للمساهمة والمشاركة بإعادة تأهيلها وتشغيلها، إضافة إلى تفعيل التعاون والتبادل بين المناطق الحرة في البلدين، وإقامة معرض في المنطقة الحرة «كيش» ومعرض في المنطقة الحرة عبادان.

وكان رئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف فور عودته من دمشق إلى طهران الأسبوع الماضي قد أدلى بتصريح أوضح من خلاله أنه عقد لقاء اقتصادياً موسعاً مع رجال الأعمال السوريين والإيرانيين ورؤساء وأعضاء الهيئات الاقتصادية والشركات الإيرانية في سورية بهدف إيجاد حلول لصعوبات عمل شركات القطاع الخاص بين البلدين بالنظر إلى الفرص الاستثمارية الطيبة في قطاعات التجارة والشحن والسياحة والصناعة والمناجم والزراعة بما يضمن تحقيق مصالح البلدين، مبيناً أن الموضوع الأساسي لزيارته إلى سورية كان التعاون الاقتصادي، ومؤكداً بأن البلدان سيوقعان اتفاقية شاملة خلال الـ ٣ شهور القادمة.

وشهدت دمشق اجتماعين مهمين خلال الأسابيع الماضية، عقدا في إطار اجتماع اللجنة الاقتصادية السورية الإيرانية المشتركة، كما عقد رئيس مجلس الشورى الإيراني لقاء اقتصادي موسعاً في دمشق بحضور ممثلي القطاع الخاص والفعاليات الاقتصادية والتجارية والصناعية والشركات ورجال الأعمال من كلا البلدين، وجرى فيه طرح الصعوبات والعقبات التي تعترض عمل الشركات وحركة تبادل التجارة والسلع والخدمات والتعاون الصناعي والاستثماري، خاصة ما يتصل بعدم وجود السلع السورية في إيران، وما يتعلق منها بصعوبات المواصفات والمقاييس التي تشترطها إيران، إضافة إلى صعوبات الشحن والنقل البري والبحري والجوي والبيانات الجمركية والتحويل المالي والمقايضة والرسوم والجمارك.

ويبذل الجانبان السوري والإيراني جهوداً لافتة منذ بداية العام الجاري لتطوير دور القطاع الخاص في التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، خاصة أن حجم التبادل التجاري قد تراجع إلى ٥٠ مليون دولار، وهو رقم لا يتوافق مع مستوى العلاقات الإستراتيجية بين البلدين.

انخفاض بأعداد الثروة الحيوانية بالواقع.. على حين على الورق تنامت..!

أرقام «الزراعة» تثير التساؤلات... وتتنبأ مكتبياً أن يصل عدد الأغنام في ٢٠٢٢ إلى ١٧ مليون رأس ومليوني ماعز ومليون بقر!

هناء غانم

أكدت وزارة الزراعة عبر خطتها الزراعية القادمة أن التغيرات المناخية المتمثلة بانخفاض معدل الهطلات المطرية المترافق مع ارتفاع درجات الحرارة وخاصة في المحافظات الشرقية أدت إلى تدهور المراعي الطبيعية وعدم مساهمتها في تغذية قطعان الثروة الحيوانية، إضافة إلى ما تعرضت له من أضرار نتيجة السرقة والتهريب، كل ذلك أدى إلى انخفاض أعداد الثروة الحيوانية. ونتيجة لعدم توافر الظروف المناسبة لإجراء حصر شامل، يتم الاعتماد على الأرقام التأشيرية والبيانات المكتبية، حيث إن الإحصائيات المنشورة حالياً معتمدة على مؤشرات النمو للثروة الحيوانية.

ولحظت الوزارة كعادتها المتبعة وعبر خطتها الزراعية للموسم القادم أنه من المخطط أن يصل العدد الإجمالي لقطيع الأبقار للموسم ٢٠٢٢ إلى ٩٣٣ ألف رأس ويتوقع إنتاج حليب ما يقرب من مليون و٣٠٠ ألف طن، ولحظت أن يصل عدد قطيع الأغنام إلى ١٧ مليون رأس ومليونين من الماعز وقرابة ٧ آلاف رأس من الجاموس.

وحسب الإحصائيات الاسترشادية الصادرة وما صرح به مدير الثروة الحيوانية بالوزارة د. أسامة حمود فإن عدد الأبقار كان في سورية في عام ٢٠١٨ نحو ٧٦٦ ألف رأس والأغنام ١٤ مليون رأس غنم والجاموس ٦٩٨٠ رأساً وبالمقارنة ما بين عام ٢٠١٨ و٢٠٢٠ نجد أن العدد الإجمالي للأرقام قد ازداد حسب جداول الوزارة من ٧٦٦ ألف رأس للأبقار إلى ٨٨٤ ألف رأس والأغنام من ١٤ مليوناً إلى أكثر من ١٦ مليون رأس من الأغنام والجاموس من ٦٩٨ إلى ٧٢٠٠ رأس.

لا نشكك في مصداقية الأرقام لكن الملاحظ أن كل الجهات والوزارات أكدت غير مرة ومنها وزارة الزراعة تراجع أعداد القطيع خلال السنوات الأخيرة بسبب ظروف الحرب والتهريب وعزوف المربين عن التربية وما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات من ألبان وأجبان ولحوم وغيرها وإلى مستويات قياسية، والسؤال: كيف تنامت أعداد قطعان الماشية في بيانات وزارة الزراعة في عام لآخر..؟ في وقت أكدت كما غيرها تدهور حالة القطيع.. ناهيك عن ارتفاع أسعار الحيوانات كأن ذلك جاء محض المصادفة لا بسبب قلة المتاح في الأعداد..؟ فسعر الخروف اليوم نصف مليون ليرة والبقرة نحو ٤ ملايين ليرة. ويتحدون عن زيادات في أعداد القطيع..؟! أي خطة تلك ومن يسطرها ومن يراقبها يا ترى..؟

في سياق متصل تعول خطة الوزارة في تقريرها على البحث العلمي وإستراتيجية الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية لتطوير القطيع وعوائده المتنوعة من خلال تنفيذ العديد من الأبحاث والتوجهات الجديدة، وركزت الخطة على الاستمرار بتنفيذ الأبحاث العلمية الزراعية والترتكيز على البحوث التطبيقية، وبحوث تحسين الثروة الحيوانية ضمن المحطات للمحافظة على نقاوة العروق الحيوانية المحلية وتحسينها، والحفاظ على الأصول الوراثية النباتية والحيوانية، وإنتاج أصناف نباتية جديدة متحملة للإجهادات الحيوية واللاحيوية ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية، وإعادة تشكيل بساتين الأمات من الأشجار المثمرة وتعويض المتضررة بفعل الأزمة، ورفدها بسلالات وأصناف جديدة وتأهيل الأصناف المحلية من الحبوب والخضار والاستفادة من خصائصها والحد من استيراد البذور، إضافة إلى زيادة الاهتمام بأبحاث التكيف الزراعي والعمل لتحديد الحزمة التكنولوجية المثلى للأصناف المستنبطة، كما ركزت الخطة على زيادة الاهتمام بالمحاصيل العلفية الصيفية الملائمة للزراعة التكثيفية وإدخال محاصيل جديدة ذات قيم اقتصادية عالية في التغذية أو استخدامها علفاً في الثروة الحيوانية، واستمرار العمل بالأبحاث المتعلقة بالاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية بهدف (ترشيد وزيادة كفاءة استعمال مياه الري- دراسة استعمال المياه غير التقليدية في ري المحاصيل العلفية- نشر تقانة حصاد المياه- زيادة الاعتماد على الطاقات البديلة- متابعة بحوث استعمالات الأراضي وتصنيف الترب والاستخدام الأمثل لها- استكمال وضع خرائط انتشار أنواع وأصناف الأشجار المثمرة ومناطق الزراعة الملائمة)، البحث عن بدائل الأسمدة الكيميائية للتعويض عن قلة توفرها والتخفيف من آثارها على البيئة وغلاء أسعارها، والاهتمام بدراسة الآفات المرضية والحشرية والأعشاب الضارة وسبل المكافحة الحيوية والمكافحة المتكاملة لها من خلال (تقصي انتشار الأعداء الحيوية وتنصيفها ودراسة سبل إكثارها وإحداث وحدات لإنتاجها- إعداد برامج التنبؤ لظهور الآفات وترشيد استخدام المبيدات- إعادة النظر ببرامج مكافحة الآفات الزراعية للمحاصيل الرئيسة والأشجار المثمرة). كما سيتم العمل على استثمار التقانات الحيوية في الحفاظ على الأصول الوراثية واستنباط سلالات متحملة للظروف غير الملائمة، ومتابعة بحوث تصنيع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية وأثرها في زيادة القيمة المضافة وتنفيذ بحوث اقتصاديات الإنتاج والتسويق الزراعي والتركيبة المحصولية المثلى التي تحقق أهدافاً معينة، والبحث عن بدائل المحاصيل العلفية والاستفادة من المخلفات الزراعية في تأمين المواد العلفية لقطاع الثروة الحيوانية.

هذه حاجات القطاع الخاص من الزراعة

٢٥٠ ألف طن قطن و٢٦٦ ألف طن شوندر

الوطن

أكدت وزارة الزراعة في تقريرها الخاص بالخطة الإنتاجية أهمية زيادة الاهتمام بالمحاصيل الزراعية ذات القيمة الاقتصادية العالية وبينت أن احتياج القطاع العام الصناعي من المنتجات الزراعية للموسم ٢٠٢١-٢٠٢٢ وبالأرقام يأتي كما يلي:

أظهر التقرير أن احتياجات القطاع الخاص من القطن الخام المحبوب والمعتمدة لزراعته تصل إلى ٢٥٠ ألف طن، ونحو ٢٦٦ ألف طن من الشوندر السكري في شركة تل سلحب في محافظة حماة، أما التبغ وحسب التقرير فتبين أن المؤسسة العامة للتبغ تحتاج لـ ٢١٣١٦ طناً كما يحتاج القطاع العام الصناعي نحو ١٩٠٨٥٣ طناً في شركات زيوت حلب وحماة وحمص إضافة لذلك تحتاج إلى ١٤٢٤٠ طناً من البذور العصيرية إضافة إلى ١٠٨٠ طناً من المشمش لإنتاج المربيات في معمل الكونسروة بدمشق ونحو ١٠٢٢ طناً لتصنع المعلبات بالعمل نفسه ونحو ٢٨٢٠٠ طن عنب عصيري في معامل حمص والسويداء، كما تحتاج إلى ١٤٣٥٢ طناً من البصل المجفف في شركة بصل سلمية بحماة ونحو ٣٠٠ طن من القمح لتصنيع البرغل في الشركة ذاتها.

وأوضح التقرير أنه وضمن خطة المؤسسة العامة لإكثار البذار أن كمية البذار المخططة للموسم ٢٠٢١-٢٠٢٢ تحتاج إلى ١٢٠ ألف طن من القمح على مساحة ٣٢٨٢٥ هكتاراً و٢٠ ألف طن من الشعير على مساحة ١٦٦٦٦ هكتاراً إضافة إلى أن القطاع العام يحتاج إلى ٤ آلاف طن من القطن على مساحة ٣٢٣١ هكتاراً و٢٠٠ طن من الحمص ومثلها من العدس على مساحة ٢٠٠ هكتار لكل منهما و٤٠ طناً من الفول تزرع على مساحة ٢٠ هكتاراً ونسترود ٤٧ ألف طن من الشوندر السكري متعدد الأجنة.

توقعات بتراجع أسعار اللحوم خلال الفترة القادمة

قطيش لـ«الوطن» نحو ٨٠ ألف خروف وألفي عجل ذبحت خلال عيد الأضحى في دمشق

رامز محفوظ

أكد رئيس جمعية اللحامين في دمشق ادمون قطيش أن عدد الأضاحي التي ذبحت في دمشق خلال عيد الأضحى بلغ بحدود ٨٠,٢ ألف خروف وألفي عجل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن قطيش أن عدد الأضاحي التي ذبحت في عيد الأضحى خلال العام الحالي أقل من التي ذبحت خلال عيد الأضحى من العام الماضي، لافتاً إلى أن نحو ١١٠ آلاف خروف و٤ آلاف عجل ذبحت خلال العام الماضي.

وكان قطيش قد توقع في تصريح سابق له قبل العيد أن يتم ذبح نحو ١٠٠ ألف أضحية خلال العيد.

واستبعد قطيش أن يكون لارتفاع الأسعار تأثير على انخفاض أعداد الأضاحي التي ذبحت هذا العام عن العام الماضي، مبيناً أن أسعار مبيع الأضاحي التي ذبحت في دمشق تختلف عن أسعارها للعام الماضي، لافتاً إلى أن سعر كيلو العجل الحي كان خلال العيد بحدود ٨ آلاف وكيلو الخروف بحدود ١١ ألفاً.

وأشار إلى أن المعروض من الخراف كان كبيراً العام الحالي والكثير من تجار الخراف بقي لديهم كميات زائدة منها بعد العيد باعتبارهم قاموا بشراء كميات زائدة ولم يستطيعوا تصريفها خلال العيد.

وأوضح أن مربي العجول والخراف يخسرون بأسعار المبيع الحالية نتيجة غلاء أسعار الأعلاف حالياً وارتفاع أجور النقل التي ازدادت بحدود ٥ أضعاف عن السابق.

ولفت إلى أن أسعار اللحوم الحمراء في دمشق حالياً أغلى من أسعارها في كل المحافظات، لافتاً إلى أن تحديد الأسعار في كل المحافظات يتم من لجنة تقوم بدراسة الأسعار تابعة للمحافظة.

وفي ختام حديثه توقع قطيش أن تنخفض أسعار اللحوم خلال الأيام القادمة نتيجة انخفاض نسبة التهريب بشكل كبير خلال الفترة الحالية، مؤكداً أن هذا الأمر سيرتب خسائر كبيرة على المربين وسيؤدي إلى خروج نسبة منهم عن التربية ومن الممكن أن يؤدي مستقبلاً إلى انخفاض في حجم الثروة الحيوانية.